

## اليابان تعزز برنامج التحفيز لـ1.1 تريليون دولار

في مارس عن مستواها قبل عام. يأتي الانخفاض مقارنة مع هبوط بنسبة 10.1 بالمئة توقعه الاقتصاديون. ويأتي عقب انخفاض نسبته 1 بالمئة في فبراير. وانخفاض مارس هو أكبر تراجع منذ يوليو 2016 مع تأثر جميع الجهات الرئيسية للمصادر اليابانية: الصين والولايات المتحدة وأوروبا. وتراجعت الواردات 5 بالمئة في عام حتى مارس مقارنة مع متوسط توقعات لانخفاض 9.8 بالمئة بعد انخفاض في الشهر السابق بلغ 13.9 بالمئة. وسجل الميزان التجاري فائضا بقيمة 4.9 مليار ين ( 45.47 مليون دولار). وتراجعت الصادرات إلى الصين، أكبر شريك تجاري لليابان، 8.7 بالمئة على أساس سنوي في مارس. بفعل انخفاض في سلع مثل مكونات السيارات والمركبات العضوية وآلات تصنيع الرقائق، وانخفضت تلك المتجهة إلى الولايات المتحدة، وهي سوق رئيسية للسيارات والإلكترونيات اليابانية، 16.5% في مارس. مسجلة أكبر انخفاض منذ أبريل 2011، تحت وطأة هبوط في الطلب على السيارات ومركبات الطائرات ومعدات البناء والتعدين.



المتجهة للولايات المتحدة، شاملة السيارات، بأسرع معدل منذ 2011، مما يسלט الضوء على الضرر الذي ألحقه تفشي فيروس كورونا المستجد بالتجارة العالمية. وتظهر البيانات القاتمة الصادرة، أمس الاثنين، حجم التحدي الذي تواجهه حكومة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في التعامل مع انهيار في الأنشطة الاقتصادية من المتوقع أن يدفع الاقتصاد العالمي لأكبر تراجع منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. وتدعمت المخاوف من انزلاق ثالث أكبر اقتصاد في العالم إلى الركود بفعل بيانات وزارة المالية التي أظهرت انخفاض صادرات اليابان 11.7 بالمئة

أظهرت مسودة حكومية أن اليابان ستعزز برنامج التحفيز الاقتصادي الجديد بنسبة 8 بالمئة إلى 1.1 تريليون دولار لتمويل مدفوعات نقدية من أجل تخفيف المعاناة جراء تفشي فيروس كورونا، مما يزيد الضغط على الوضع الصعب بالفعل مالية الدولة. وسيبلغ إجمالي حجم الحزمة بعد الزيادة 117.1 تريليون ين (1.086 تريليون دولار)، بإجراءات مالية تبلغ 48.4 تريليون ين، حيث أظهرت المسودة أن نحو 25.6 تريليون ين ستعمل من ميزانية إضافية للسنة المالية التي بدأت في أول إبريل.

تأتي خطة الإنفاق المعدلة بعد أقل من أسبوعين من إقرار حكومة رئيس الوزراء شينزو آبي لخطة أولية لإنفاق 108.2 تريليون ين تشمل نسبة ضئيلة فقط من الإنفاق الحكومي وكانت الخطة الأصلية تنص على صرف مبلغ 300 ألف ين لكل أسرة شهدت انخفاضا حادا لدخلها بسبب تفشي الفيروس لكن آبي تعرض لضغوط لزيادتها 100 ألف ين لكل مواطن. ويرفع هذا التغيير التكلفة التي تتحملها الحكومة لخلافة أمثاله إلى 12 تريليون ين

## الصين تخفض فائدة رئيسية للمرة الثانية منذ بداية العام



وتوقف الملايين عن العمل بسبب إجراءات احتواء صارمة. ذاك أول انكماش منذ 1992 على الأقل، عندما بدأ نشر الأرقام الفصلية. ومع إعادة تشغيل محركات الاقتصاد، يقول المحللون إن النشاط قد يستغرق شهوراً للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، ويتوقعون ضغوطاً إضافية من ركود عالمي بات مرجحاً. ويتحدد سعر الإقراض الرئيسي شهريا على يد 18 بنكاً. وكان بنك الشعب الصيني عدل في آلية تسعيره في أغسطس 2019، ليربطها على نحو فضفاض بسعر تسهيل الإقراض متوسط الأجل.

تقوم معظم أسعار القروض الجديدة والقائمة على سعر الإقراض الرئيسي، بينما يؤثر سعر الخمس سنوات على الروهن العقارية. وكانت التوقعات تشير إلى خفض الفائدة. وتوقع معظم الخبراء خفضاً بمقدار 20 نقطة أساس لفائدة عام وخفضاً أكثر تواضعاً بين خمس نقاط أساس وعشر لسعر الخمس سنوات مع محاولة بكن إبقاء أسعار العقارات تحت السيطرة. وأظهرت بيانات صدرت يوم الجمعة انكماش الاقتصاد الصيني 6.8 بالمئة في الربع الأول من العام عنه قبل سنة في ظل إغلاق المصانع والمتاجر

خفضت الصين سعر الإقراض الرئيسي لديها كما هو متوقع، أمس الاثنين، لتقلص تكاليف الإقراض على الشركات وتدعم الاقتصاد المنكوب جراء فيروس كورونا، بعد أن انكمش للمرة الأولى في عقود. وتقرر خفض سعر الإقراض الرئيسي لأجل عام 20 نقطة أساس إلى 3.85 بالمئة من 4.05 بالمئة سابقاً، في حين جرى خفض سعر خمس سنوات عشر نقاط أساس إلى 4.65 بالمئة من 4.75 بالمئة. ويعد الانخفاض هو الثاني على سعر الإقراض القياسي هذا العام، والأحدث لأحد أسعار الإقراض الرئيسية في الصين.

## تركيا: حزمة تدابير اقتصادية إضافية لمواجهة كورونا

ملياري ليرة إضافية لمؤسسات المساعدة الاجتماعية والتضامن التي تديرها الحكومة، والتي تقدم أشكالاً مختلفة من المساعدة للمحتاجين، وبناء على ذلك فإن الأموال الشهرية المأخوذة للمؤسسات ستزيد بمقدار الثلث إلى 180 مليون ليرة. وتعتقد التقارير أن الحكومة لا تستطيع تجاهل دعوات الدعم الاجتماعي مع إغلاق العديد من الأعمال التجارية والنضم المتوقع لجيش العاطلين عن العمل، لذلك يتزايد الضغط عليها للقيام بالمرشد. وقالت «خوفاً من الانضمام إلى جيش العاطلين عن العمل الذين وصل عددهم إلى نحو 4.5 ملايين عاطل العام الماضي، لم يكن أمام العديد من العمال خيار سوى مواصلة التوجه إلى وظائفهم في المصانع والمناجم ومواقع البناء». وأوضحت التقارير أن الخطة الحكومية توسع نطاق المساعدة من صندوق التامين ضد البطالة، من خلال بند «مدفوعات العمل قصيرة الأجل»، والتي يتم دفعها على مدى ثلاثة أشهر لموظفي الشركات التي أجبرت على الإغلاق مؤقتاً بفعل الظروف الاستثنائية. وأضافت أن محاولات الحكومة –التي يعتبرها الكثيرون «رمزية»– التعامل مع الأزمة لها علاقة بشكل أساسي بهشاشة الاقتصاد التركي نتيجة الأزمة المستمرة، والتي ساءت حالته أكثر منذ بداية تفشي المرض. وزادت «ربما تضطر الحكومة لطباعة مزيد من النقود على حساب مزيد من إفساد التوقعات المالية لتركيا في نظر الدائنين الأجانب». وبناء على ما سبق، فإن الأسابيع المقبلة ستكون محكاً مهماً لاختبار مدى نجاعة حزمات الدعم التي أقرتها الحكومة والقرارات المالية التي اتخذها المصرف المركزي في تخفيف التداعيات السلبية للوباء.



حزمة تحفيز ذكرت تقارير اقتصادية أن بنك الدولة دأبت على بيع العملات الصعبة في الأسواق لدعم الليرة المحاصرة وكبح جماح أسعار صرف العملات الأجنبية، وقد استهلكت تلك التدخلات نحو أربعين مليار دولار، كان يمكن للبنك المركزي الاحتفاظ بها كاحتياطات أجنبية في مثل هذه الأزمة. وأشارت التقارير إلى أن خطة الدرع الاقتصادي جاءت في أغلبها على شكل إعفاءات ضريبية وتأجيلات دفع وتخفيضات ضريبية للشركات، وتشكل عمليات الحقن النقدي المباشرة جزءاً صغيراً منها. ولغقت إلى أن الحزمة تخصص

من جهته، أكد رئيس جمعية مصريّ المستثمرين المنزلية في تركيا، براق أوند، أن «الإعلان عن الحزمة الاقتصادية عزز الثقة الاجتماعية والنفسية لدى المجتمع». وأشار إلى أن البنك المركزي التركي أعلن في بيان زيادة التدابير الاقتصادية لمواجهة التأثيرات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، ومن ضمن التدابير المقررة زيادة مرونة السيولة النقدية لدى المصارف بالليرة التركية والعملات الأجنبية، وتدابير إضافية لضمان استمرار تدفق الائتمان للقطاع الحقيقي عبر دعم مصدري السلع والخدمات على نطاق واسع. وأخيراً أعلن البنك المركزي خفض سعر الفائدة مئة نقطة أساس، على عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع، من 10.75 بالمئة إلى 9.75 بالمئة.%

تقديم منحة العبد للمتقاعدين. كما تم خصيص ملياري ليرة إضافية لوزارة الأسرة والعمل، لتقديم مساعدات مالية للعائلات المحتاجة، إضافة إلى تفعيل برنامج الخدمات الاجتماعية والطبية في المنازل للمسنين ممن تتجاوز أعمارهم ثمانين عاماً. وفي بيان صادر عنه، اعتبر ثروت ترزييلار، عضو هيئة مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، الحزمة التي تعاني من تراجع مؤقت للصادرات. وفيما يخص شراء المنازل التي قيمتها أقل من خمسمئة ألف ليرة، سيتم تخفيض الفائدة الأولى إلى 10 بالمئة، وزيادة نسبة المبلغ القابل للتقسيم من 80 بالمئة إلى 90 بالمئة، ومن ثم زيادة الرواتب التقاعدية الأدنى لتصبح 1500 ليرة، كما سيتم

وصل وباء فيروس كورونا إلى تركيا قبل أن تتعافى تماماً من الأزمة الاقتصادية التي بدأت صيف 2018، حيث خططت لعام 2020 أن يكون بداية عودة الانتعاش الاقتصادي، كما أن الوباء بدأ في الصين ثالث أكبر شركائها التجاريين، ثم تحولت بؤرته إلى دول الاتحاد الأوروبي أكبر شركائها التجاريين على الإطلاق. وبعد أكثر من شهر من إعلان الإصابة الأولى في البلاد، يقول مراقبون إن الآثار الاقتصادية للوباء لا تزال ضعيفة وغير منظورة، إلا أنها مرشحة للتفاقم كلما طال أمد الوباء ومدة الإجراءات الاستثنائية المفروضة على الشعب، والتي أثرت على قطاعات العمل والاقتصاد المختلفة. خطة اقتصادية في مواجهة الوباء، كانت الحكومة التركية قد أعلنت عن خطة درع الاستقرار الاقتصادي التي تتضمن حزمة تدابير اقتصادية لمواجهة فيروس كورونا، وخصصت لها مئة مليار ليرة تركية (15.5 مليار دولار).

وتتضمن حزمة درع الاستقرار الاقتصادي التركي تاجيل تسديد أقساط مؤسسة الضمان الاجتماعي المستحقة خلال ثلاثة أشهر لمدة ستة أشهر، وكذلك تخفيض قيمة الضريبة المضافة خلال رحلات الطيران الداخلي من 18 بالمئة إلى 1 بالمئة، لمدة ثلاثة أشهر. علاوة على ذلك، سيتم إطالة فترة تسديد قروض المصانع المتضررة من كورونا ودفعات الفائدة للبنوك نحو ثلاثة أشهر، وتقديم دعم للمصيرين في هذه المرحلة التي تعاني من تراجع مؤقت للصادرات. وفيما يخص شراء المنازل التي قيمتها أقل من خمسمئة ألف ليرة، سيتم تخفيض الفائدة الأولى إلى 10 بالمئة، وزيادة نسبة المبلغ القابل للتقسيم من 80 بالمئة إلى 90 بالمئة، ومن ثم زيادة الرواتب التقاعدية الأدنى لتصبح 1500 ليرة، كما سيتم

أكد أن عودة الحياة إلى طبيعتها ستستغرق فترة طويلة

### رئيس وزراء فرنسا: سنشهد أكبر ركود اقتصادي منذ 1945 بسبب كورونا



إدوارد فيليب

قال رئيس الوزراء الفرنسي، إدوارد فيليب، إن بلاده ستشهد هذا العام أكبر ركود اقتصادي منذ عام 1945 بسبب جائحة كورونا. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الصحة أوليفيه فيران بالعاصمة باريس.

وأضاف فيليب «سنشهد هذا العام أكبر ركود اقتصادي منذ العام 1945 بسبب الوباء، ونتوقع انكماشاً اقتصادياً بنسبة 8 بالمئة». وستشهد انخفاضاً بنسبة 36 بالمئة، والفنادق والمطاعم بنسبة 90 بالمئة، والقطاع الصناعي بنسبة 43 بالمئة، فيما قطاع البناء سيشهد انخفاضاً بنسبة 88 بالمئة.

وأكد أن عودة الحياة إلى طبيعتها كما كانت قبل جائحة كورونا ستستغرق فترة طويلة. وأشار إلى تحسين الوضع في البلاد، إلا أن الوباء لم ينته بعد، مضيفاً: «ستعطينا علينا الانتظار لفترة طويلة للعودة إلى حياتنا اليومية التي كانت قبل الوباء».

وشدد أن الشعب لم يكتسب حصانة ضد كورونا بعد، ولم يتم إيجاد دواء للفيروس حتى الآن، مضيفاً: «يجب أن نتعلم العيش مع الفيروس».

من جهة أخرى، أشار فيليب إلى أن السلطات فرضت غرامات مالية لأكثر من 800 ألف شخص لانتهاكهم قيود التجول في عموم البلاد، لافتاً إلى إمكانية فرض الرامية ارتداء الكمامات في وسائل النقل العامة. وذكر أن بلاده أجلت أكثر من 160 ألفاً من رعاياها في نحو 100 دولة عبر 1600 رحلة تقريباً.

ونوه إلى أن إنتاج الكمامات في بلاده ارتفع من 4 إلى 8 ملايين أسبوعياً. وقال إنه لا ينصح الفرنسيين بقضاء إجازاتهم خارج البلاد خلال الصيف المقبل.

بدوره، قال فيران إنه بلاده ما تزال تواجه صعوبة في توفير الكمامات والقفازات ومعدات الوقاية لكوادرها الطبية. وأشار إلى أن الوزارة ستوزع 5 ملايين كمامة على كوادرها خلال الأسبوع المقبل، فيما تعزز توفير 15 ألف جهاز تنفس حتى يونيو المقبل.

وفي وقت سابق الأحد، ارتفعت وفيات فيروس كورونا في فرنسا إلى 19 ألفاً و718، إثر تسجيل 395 وفاة. وذكر المدير العام بوزارة الصحة الفرنسية، جيروم سالومون، في مؤتمر صحفي، أن إجمالي إصابات كورونا ارتفع إلى 175 ألفاً و942.

وتخطى عدد مصابي كورونا حول العالم مليونين و340 ألفاً، توفي منهم أكثر من 164 ألفاً، فيما تعافى ما يزيد على 615 ألفاً، حسب موقع «وورلد ميتر» المتخصص في رصد أعداد ضحايا الجائحة.

### لتحقيق أهداف 2023

## مشروع جديد للطاقة بقيمة 1.5 مليار دولار

من موارد الطاقة المتجددة، بلغت 46 بالمئة من إجمالي الإنتاج. وبحلول عام 2027، تستهدف تركيا إنتاج نحو 10 (غيغاواط) من الطاقة المتجددة، مقارنة مع 19 (ميغاواط) في 2002، ثم 364 (ميغاواط) في 2008. وأشار إلى أن المشروع من ضمن أهداف تركيا لعام 2023 في مجال الطاقة. ولفت الرب إلى أن مشروع المحطة الكهرومائية لتخزين الطاقة بالضخ، سيكون أحد العناصر الهامة في تعزيز تحول تركيا إلى الطاقة المتجددة. واكتسب المشروع زخماً بعد إتمام الدراسات والأبحاث الجيولوجية والطوبوغرافية، والمعايير البيئية اللازمة، وقامت الشركات الثلاثة بإدراج المشروع في خططها الاستثمارية. ويزداد هذا النوع من المحطات في البلدان التي يزداد فيها التوجه نحو الطاقة النظيفة. وبدأت تركيا في السنوات الأخيرة بالاهتمام بتشييد هذا النوع من المحطات، لتكون من ضمن أهدافها لعام 2023. ومن المقرر أن يبدأ إنشاء المحطة في يناير 2022 عقب إتمام اتفاقيات الإنشاء والتشغيل مع إدارة المياه بالدولة العام المقبل.



شركة جنرال إلكتريك. وتشير بيانات لوزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية، صدرت في نوفمبر الماضي، إلى أن حصّة توليد الكهرباء

KAF للبنية التقنية من أجل تأسيس المحطة. وأضاف أنه سيتم استخدام معدات وأربعة توربينات خاصة ثنائية الاتجاه بقدرة 250 ميغاوات، من إنتاج

تركيا إلى الطاقة المتجددة». وأضاف الرب «تم توقيع اتفاقية تأسيس وتوريد بقيمة 1.5 مليار دولار مع مجموعة Gezhouba الصينية ومجموعة

تتجه تركيا خلال السنوات المقبلة، إلى التحول نحو الطاقة المتجددة، كهدف من أهداف رؤية تركيا 2023، في مجال الطاقة، وهو ما يتم تنفيذه على أرض الواقع، من خلال مشاريع وشركات مع دول رائدة في هذا المجال. وتعتمد شركة جنرال إلكتريك في تركيا والشرق الأوسط، إلى إنشاء محطة كهرومائية لتخزين الطاقة بالضخ، في ولاية إسبارطة، بسعة ألف ميغاواط بالتعاون مع مجموعة KAF للبنية التقنية. فيما ستبلغ قيمة المشروع 1.5 مليار دولار (نحو 10 مليارات و383 مليون ليرة تركية).

والمحطة الكهرومائية لتخزين الطاقة بالضخ، هي «نوع من أنواع المحطات الكهرومائية يستخدم لتجميع المياه في أحواض مرتفعة عندما يكون الطلب على الطاقة منخفضاً، ثم استخدام كميات المياه المخزنة في توليد الكهرباء بعد ذلك».

يقول مروان الرب المدير الإقليمي لشركة جنرال إلكتريك (GE) في تركيا والشرق الأوسط، إن «المحطة الكهرومائية التي سيتم تأسيسها في ولاية إسبارطة، تحظى بأهمية قصوى من ناحية تحول